

جمعية العلوم الاقتصادية السورية



ص. ب : 2979 - فاكس 2325462

هاتف : 2324427 - 2325461 - دمشق

موقع الجمعية على الأنترنت

<http://www.syrieneconomy.com>

ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون

حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

دمشق 2009/2/3 _ 2009/5/26

السياسات الاقتصادية في

في ضوء الأزمة

د. نبيل مرزوق

د. زياد زنبوعة

8

سورية 2009/3/24

الاقتصادية الراهنة

الأزمة المالية الإقتصادية العالمية والسياسات الإقتصادية المتبعة في سورية

تهدف هذه الورقة إلى تقديم قراءة للسياسات الإقتصادية المتبعة في سورية، في ضوء الأزمة الإقتصادية العالمية، في محاولة التعرف على إمكانية تجنب الإقتصاد والمجتمع السوريين ، النتائج المؤلمة التي تتهدد بها تلك الأزمة مجموعة الدول المتقدمة والنامية منها خاصة، ويتطلب الترابط بين أسباب الأزمة والسياسات المطلوبة، توافقاً حول الأسباب الحقيقية للأزمة، وبالتالي تحديد سبل معالجتها، وهذا مصدر خلاف وتباين في التفسيرات، ليس بين الرأسماليين والماركسيين والإشتراكيين فقط وإنما أيضاً داخل المعسكر الرأسمالي ذاته، حيث تعكس الحوارات في ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، اتفاقاً حول عمق الأزمة وخطورتها، ولكنها تعكس أيضاً تفسيراً مختلفاً لأسباب الأزمة وعوامل تفاقمها وبالتالي أسلوب معالجتها، حيث ترى بعض الدول الأوروبية في نموذج " الليبرالية الإقتصادية" الأمريكي القائم على الحرية المطلقة للأسواق ورأس المال، السبب الرئيسي للأزمة، وهي إذ تطالب بإعادة فرض بعض الضوابط لحركة الرساميل والأسواق، وباستعادة دور فاعل للدولة في الرقابة والتدخل التصحيحي، توجه بشكل غير مباشر إدانة للتوجه الليبرالي الذي ساد منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي. في حين تحاول الولايات المتحدة الأمريكية حصر الأسباب في سوء إدارة المؤسسات والأسواق وفساد بعضها، ونقص السيولة نتيجة التباطؤ الدوري في النشاط الإقتصادي والإنتاجي. يتضح من خلال هذا التباين في وجهتي النظر الإجماع على هدف حماية النظام الرأسمالي العالمي في مرحلته التي توصل إليها، ومحاولة متابعة مسار العولمة الذي اختطه منذ نهاية مرحلة الحرب الباردة، التي كانت قد فرضت عليه الأخذ بالإعتبار التوازنات الدولية والتوازنات الإجتماعية الداخلية. ولكن أين تكمن الأسباب الحقيقية للأزمة؟ وما هي النتائج التي سوف تترتب بالنسبة للبلدان النامية؟ وما هي المنعكسات المتوقعة بالنسبة لسورية؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من الآثار السلبية المتوقعة؟ وهل يمكن لسورية أن يكون لها تتميتها المستقلة التي تحصنها ضد مثل هذه الأزمات؟ هذه الأسئلة وعديد غيرها تطرحها أطراف وأشخاص كثيرون في سورية وخارجها، وإذا كنا لا نملك إجابات وافية على مجمل هذه التساؤلات، فإننا سنحاول تقديم بعض الإضاءات على المسائل المطروحة، من خلال تحليل بعض عوامل الأزمة الحالية، وتحليل نتائج السياسات الإقتصادية المتبعة في سورية خلال العقود الثلاث الماضية.

إن تقديم رؤية متكاملة وتحليلاً معمقاً لأسباب الأزمة يتطلب جهداً بحثياً، قد يكون موضوع تعاون بين مقدم هذه الورقة وباحثين سوريين آخرين خلال الفترة القادمة، مع ذلك فإن مشاركة الآخرين في أفكار واجتهادات أولية قد يكون مفيداً في تصويب هذه الأفكار وهو المأمول من هذه الندوة ومن مشاركتكم الفاعلة. سيتم مناقشة النقاط المثارة أعلاه من خلال العناوين التالية:

1. مظاهر الأزمة وتداعياتها على الصعيد العالمي والتوقعات بالنسبة للدول النامية

كانت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية (آب 2008)، أولى تجليات الأزمة، تكشفنا من خلالها هشاشة الأصول التي تمتلكها بعض المصارف والصناديق وشركات التأمين، مما أدى إلى تحملها خسائر كبيرة، دفعت بأسعار أسهمها إلى التراجع، كما تراجع قيم محافظها الإستثمارية، وقد فاقم من الأزمة حجب الائتمان ما بين المصارف نتيجة عدم الوضوح وعدم الثقة بسلامة وضعها المالي، ونتيجة العولمة المالية وتداخل الأسواق، وتحول المصارف إلى مؤسسات عابرة القومية، كانت الأزمة شاملة للنظام المالي العالمي، لم يسلم منها إلا الإقتصادات غير المندمجة في العولمة المالية، والتي لم تتورط في استثمارات أو محافظ استثمارية لأسهم وسندات أمريكية أو أوروبية، وقد حاولت الحكومات في الدول الصناعية المتقدمة احتواء الأزمة ومنع تفاقمها من خلال ضخ مبالغ طائلة في المصارف والمؤسسات المالية المتعثرة، وضمان ودائع صغار المودعين، مع ذلك فإن السوق المالية مازالت تعاني من انكماش وتراجع مستمر في قيم أصولها، ومازالت مشاعر عدم الثقة هي السائدة، ويعتقد الكثيرون أن أي من البنوك والمؤسسات المالية لا تعرف بدقة مدى سلامة وضعها نتيجة تضخم وفساد بعض الأصول التي تمتلكها.

لقد ساد الإنطباع أن الأزمة مالية وهي مشابهة لأزمات عديدة مربها النظام المالي العالمي خلال العقد بين الماضيين، وعملت الدول والمؤسسات الدولية على إشاعة نوع من التفاؤل، باستعادة النمو والاستقرار في السوق العالمي أواخر العام الحالي، ولكن مع تكشف جوانب الأزمة بدأت التوقعات بنهاية الأزمة، تصبح أبعد مدى والمتفائلة بينها ترى في عام 2011 بداية تعافي النظام الإقتصادي العالمي. لقد بدأ يتضح أن الأزمة تشمل قطاعات الإنتاج، وأن الركود وضعف النشاط فيها أحد أسباب نقص السيولة، وقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لإنقاذ شركاتها ومؤسساتها الصناعية الكبرى، مع ذلك فإن العديد من المؤسسات والشركات مازالت تعلن عن خسائر جديدة، وعن برامج للتخلي عن جزء من عمالتها، وحسب توقعات منظمة العمل الدولية فإن فرص العمل المفقودة ستبلغ نحو 51 مليون فرصة

وأن أكثر من 30 مليون عامل سوف يصبحون عام 2009 عاطلون عن العمل¹ لقد تراجع الإنتاج الصناعي العالمي خلال الربع الرابع من عام 2008 بما يقارب 20% وقد كانت بنحو 23% في الدول المتقدمة و15% في الدول النامية² وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن التجارة العالمية سوف تشهد خلال عام 2009 أكبر تراجع لها منذ 80 عاما ويقدر تراجع واردات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بـ3.1% مقارنة بالتوقعات السابقة³. حسب تقديرات التقرير الأخير المعدل لصندوق النقد الدولي " نظرة على الإقتصاد العالمي " فإن ناتج البلدان المتقدمة سوف يتراجع بنحو 2% خلال عام 2009.

تشير التوقعات إلى أن الدول النامية سوف تعاني من نتائج الأزمة وإن تكن غير فاعلة بها، فترجع الطلب العالمي وخاصة من قبل الدول المتقدمة سوف ينعكس بتراجع صادرات الدول النامية إلى تلك الدول، كما أن التراجع في أسعار السلع والمواد الأولية المصدرة من قبلها خلال عام 2007 و2008، وكانت السلع غير النفطية قد تراجعت أسعارها خلال النصف الثاني من عام 2008 بنحو 38%، أما بالنسبة لأسعار النفط فقد انخفضت بين تموز وكانون الأول من عام 2008 بما يعادل 69%⁴ ومازالت أسعار النفط متدنية رغم تحسنها النسبي في آذار الحالي. ترافق هذا التراجع في أسعار المواد الأولية والسلع بتراجع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو العملة التي تسعر بها معظم هذه المواد، مما يعني تراجع عائدات وإيرادات الدول المصدرة وهي في معظمها دول نامية، الإيرادات الحكومية لهذه الدول كرسوم وضرائب عن عمليات الاستيراد والتصدير سوف تتراجع أيضا نتيجة انخفاض كميات وأسعار تلك السلع. كما يتوقع البنك الدولي انخفاض قيمة تحويلات العمال إلى بلدانهم (البلدان النامية عموما) نتيجة التباطؤ في الإقتصاد العالمي وإلغاء عدد من المشاريع والعقود لقوة العمل الأجنبية، وستكون النتائج أكثر سوءا بالنسبة للبلدان التي تشكل تحويلات العمال في الخارج نسبة كبيرة من مواردها، وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر المناطق استخداما للعمالة الأجنبية، وسوف تكون من أكثر المناطق النامية تعرضا لآثار السلبية للأزمة، وبالتالي سوف تواجه البلدان المصدرة للعمالة من مشكلة عودة بعض اللذين فقدوا وظائفهم وانخفاض التحويلات بشكل عام. حسب معهد التمويل الدولي انخفضت تحويلات رأس المال الخاص إلى الأسواق الناشئة إلى 467 مليار دولار عام 2008 أي ما يعادل نصف معدلها لعام 2007 ويتوقع استمرا انخفاضها عام 2009 لتبلغ 165 مليار دولار فقط، ويقدر البنك الدولي أن 104 دولة نامية من أصل 129 سوف تكون عام 2009 بحاجة لتمويل يقدر بـ 1.4 تريليون دولار، وسوف تكون احتياجات التمويل الخارجي أكبر من المصادر

¹ - SWIMMING AGAINST THE TIDE: HOW DEVELOPING COUNTRIES ARE COPING WITH THE GLOBAL CRISIS -Background Paper prepared by World Bank Staff for the G20 Finance Ministers and Central Bank Governors Meeting, Horsham, United Kingdom on March 13-14, 2009.p 9

² - المصدر السابق ص. 1
³ - المصدر السابق ص. 4
⁴ - المصدر السابق ص. 3

الخارجية الخاصة وسوف تعاني 98 دولة من بينها من فجوة تمويلية تتراوح بين 268 و700 مليار دولار⁵ تبين تقديرات الأكتاد (UNCTAD) أن الإستثمار الأجنبي المباشر عام 2008 يمكن أن يبلغ 1.6 تريليون دولار أي بتراجع يقدر ب 10% عن مستواه لعام 2007⁶ تحظى الدول المتقدمة بنسبة 75% من إجمالي تلك الإستثمارات، و الدول النامية نحو 21% منها والدول الأقل نموا نحو 3% فقط من تلك الإستثمارات⁷، رغم ضآلة حصة الدول النامية من الإستثمار الأجنبي إلا أن تلك الإستثمارات بالنسبة لنتاجها المحلي وقدرتها على تمويل الإستثمار تبدو كبيرة ومؤثرة وهي متمركزة بالدرجة الأولى في قطاع النفط والثروة المنجمية والبنية التحتية لتلك الدول، ومع التباطؤ في الإنتاج العالمي وانخفاض أسعار المواد الأولية تبدو الكثير من المشروعات الإستثمارية غير جاذبة، مما سيخفف من فرص تلك الدول على جذب الإستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تراجع قدرات المصارف التجارية العالمية على توفير الائتمان المطلوب لتمويل مشروعات البنية التحتية لتلك الدول. حسب تقرير البنك الدولي (PPIAF) فإن مشروعات (المشاركة الخاصة في الإستثمار (PPI)) والحاصلة على موافقة نهائية في التمويل بين آب وتشرين الثاني من عام 2008 قد كانت 40% أدنى من تلك لعام 2007 وفي مسح حديث للبنك الدولي، يعتقد الإقتصاديون بأن المنعكسات السلبية للأزمة الإقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر، سوف تؤثر على ثلاثة أرباع الدول منخفضة الدخل حيث ألغيت العديد من المشروعات أو أجلت نتيجة انخفاض أسعار المواد والسلع المصدرة من قبلها. حسب مختلف الجهات فإن الأزمة سوف تزيد من عدد الفقراء على الصعيد العالمي وخاصة في الدول النامية والدول منخفضة الدخل، حيث من المتوقع أن تزداد أعداد الفقراء عام 2009 بما يعادل 46 مليون شخص إضافي⁸ يقدر البنك الدولي بأن أكثر من 100 مليون شخص قد أصبحوا فقراء نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفط خلال العام الماضي، وأن هناك نحو 53 مليون شخص إضافي قد وقعوا في فخ الفقر نتيجة الإنتشار العالمي للأزمة المالية مؤخرا⁹

إن الأزمة تتسع وتأخذ أبعادا جد ضارة بواقع ومستقبل الدول النامية، وهي إذ نشأت وتمركزت بالدرجة الأولى في الإقتصادات المتقدمة، فإن آثارها ونتائجها قد كانت شديدة الضرر في الإقتصادات الهشة للدول النامية، ويتضح من خلال مجمل التحليلات والمسوح أن الآثار المستقبلية على الإقتصادات النامية سوف تكون كبيرة وسوف تحكم نموها خلال العقد القادم، ولكن كيف للبلدان النامية تجنب الآثار الأكثر ضررا وإيلاما وهي جزء تابع لسوق رأسمالي حصتها منه أقل من

⁵ - المصدر السابق ص. 6

⁶ - WORLD INVESTMENT REPORT 2008- Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge -UNITED NATIONS-New York and Geneva, 2008 - p XVII

⁷ - المصدر السابق ص XVII

⁸ - مصدر سابق: SWIMMING AGAINST THE TIDE ص. 9

⁹ - المصدر السابق ص. 9

25% تتحكم وتفرض الدول المتقدمة التي تستحوذ على نسبة الـ 75% منه سياساتها وتوجهاتها بالنسبة لطبيعة ومستوى التطور لتلك السوق. يتطلب خروج الدول النامية من الحلقة الفاسدة للأزمة معرف أسبابها والعوامل التي ساهمت في مفاقمتها، وهذا ما سنحاول عرضه بشكل مكثف في الفقرة التالية .

11. جذور الأزمة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية التاريخية

أدى الاستقرار وجهود إعادة الإعمار في ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى تحقيق نمو غير مسبوق في جميع الاقتصادات العالمية، وقد انعكس ذلك النمو في تعاضم الثروة وتراكم رأس المال بالنسبة للدول والشركات والأفراد، وأتاح التراكم الرأسمالي فرصة تطبيق منجزات العلم والإختراعات على مستوى صناعي تجاري ، ساهم بدوره في تحفيز النمو وزيادة الأرباح وتراكم أكبر في رأس المال، وقد تطلب التراكم في رأس المال وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة، توسيعا متجددا ومستمر للسوق، الأمر الذي حفز رأس المال على العمل على إدماج الاقتصادات الأكثر تطورا، فكانت الإستثمارات البينية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، عامل ازدهار ونمو للشركات الكبرى من الطرفين، كما كانت عملية بناء منطقة السوق الأوروبية المشتركة، عامل قوة واستقرار بالنسبة للشركات التي بدأت تأخذ طابعا متعدد الجنسية بالنسبة لنشاطها وتوطن فروعها، وانطلقت بذلك مرحلة جديدة من مراحل العولمة، تقودها الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية، والتأكيد هنا على طابعها الأمريكي لعلاقته بالنموذج الاقتصادي المهيمن على صعيد النظام الرأسمالي العالمي، لقد كان النظام الرأسمالي العالمي منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية قد أقر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن نموذجها لم يصبح بعد قياديا ووحيدا، وكان يتعايش مع نماذج مختلفة أوروبية متعددة وآسيوية. في أوائل السبعينات من القرن الماضي بدأت تظهر ملامح مرحلة تقنية وإنتاجية جديدة تمظهرت بأزمة اقتصادية حملت مسؤوليتها الدول المنتجة والمصدرة للنفط، تعزز من خلال هذه الأزمة الدور القائد للولايات المتحدة في النظام الرأسمالي العالمي، فهي التي تقود التطور التكنولوجي العالمي وتحتكر التقانات المتقدمة في عدد من فروع الإنتاج (تكنولوجيا المعلومات وعلوم الفضاء)، وكانت الأسرع والأقدر على الإنتقال بقطاعاتها الإنتاجية إلى أنماط الإنتاج الجديدة وتحقيق مكاسب جراء ذلك.

لقد أصبح الدولار الأمريكي العملة الدولية للتبادل بموجب اتفاقيات بريتون وودز عام 1944، ومع التوسع في التجارة العالمية، أصبح مطلوبا المزيد من الدولارات لتسهيل المبادلات الدولية، ولكن الولايات المتحدة لا تمتلك القدرة الكافية لتغطية الكميات المطلوبة من عملتها وفق شروط بريتون وودز (أي قابلية التحويل إلى ذهب)، ونتيجة لتفقم حاجة الإدارة الأمريكية للنقد لتمويل حربها في فيتنام، ومواجهة الأزمة التي بدأت تظهر بوادرها في أوائل السبعينات، قامت الإدارة

الأمريكية ومن جانب واحد بإلغاء قابلية التحويل إلى ذهب بالنسبة لعملتها، وتحررت بذلك من قيود الحفاظ على قيمتها، وأوكلت للسوق تحديد سعر تبادلها مع العملات الأخرى. فرض هذا الإجراء على جميع الدول العمل على حماية الدولار من الانهيار أو تدهور قيمته، حماية لأرصدها وقيم مبادلاتها الخارجية، من الناحية العملية اكسب هذا الإجراء النظام النقدي العالمي مرونة أكبر ولكنه في نفس الوقت جعله أكثر هشاشة وخاضع أكثر فأكثر للاقتصاد الأمريكي والسياسات المالية والنقدية المتبعة فيه. وقد تجلى ذلك من خلال أزمة الركود التضخمي الذي عصف بالنظام الرأسمالي العالمي في النصف الثاني من السبعينات، حيث لجأت الولايات المتحدة الأمريكية أوائل الثمانينات من القرن الماضي، إلى التراجع عن سياسات "العقد الجديد" وتحميلها المسؤولية عن التضخم والركود الناجم عن السياسات الاقتصادية الإجتماعية المتبعة ، وقد تعزز هذا التوجه بوصول تاتشر إلى رئاسة الحكومة في بريطانيا ووصول ريغان إلى رئاسة الجمهورية في أمريكا، مما دشّن مرحلة جديدة من التوسع الرأسمالي العالمي استخدمت فيه أزمة المديونية للبلدان النامية أوائل الثمانينات من القرن الماضي، لفرض سياسات إقتصادية ومالية ذات طبيعة ليبرالية إقتصادية، حمل لواءها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وفي حربه على السياسات الإجتماعية استخدم رأس المال مفاهيم

" الإنتاجية، والتنافسية، والفاعلية" للضغط على الحكومات الغربية لانتزاع المزيد من الإعفاءات الضريبية وحرية الحركة والتقل.

المرحلة الجديدة من العولمة والتي اكتسبت ألفا جديدا مع تفكك منظومة الدول الإشتراكية، و إعلان الليبرالية الإقتصادية نموذجا اقتصاديا وحيدا منتصرا على الصعيد العالمي، تعززت بتوقيع اتفاقيات جولة الأوروغواي عام 1994 وإنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995 ، وبذلك أصبحت الليبرالية الإقتصادية، جزءا من اتفاقات دولية ترعاها مؤسسات فوق قومية، وهكذا حقق رأس المال "انتصاره النهائي" بفتح الأسواق وتحرير حركته وقراراته وتخفيف العبء الإجتماعي عنه ، فلماذا وقعت الأزمة؟ وما هي أسبابها؟

يتضح من سلسلة التطورات الحاصلة على مستوى الإقتصاد العالمي ومراكزه الرئيسية خلال العقود الثلاث الماضية أن النظام الرأسمالي العالمي يمر بمرحلة انتقالية، في اتجاه تحقيق سيادة كاملة لنموذج الليبرالية الإقتصادية بنسختها الأمريكية، كون الولايات المتحدة الأمريكية مازالت القائدة لهذا النظام، وهي تريد تعميم نموذجه ليكون نموذج الإقتصاد العالمي برمته، ولكن مسار تحقيق هذا الهدف يواجه عقبات وصعوبات كبيرة تتهدد النموذج وتفرض عليه الإنحسار، وقد تجلت تلك العقبات في:

1- أزمات مالية متتالية منذ أواخر الثمانينات وحتى الأزمة الأخيرة الحالية، جعلت النظام المالي العالمي موضع

تساؤل وانتقاد من أطراف النظام والقوى الفاعلة فيه، بل حتى أكثر الدول انسجاما وقربا من الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة بدأت تطالب بإعادة النظر في النظام وإصلاحه، وفرض ضوابط ومعايير جديدة له وكانت قمة دول الإتحاد الأوروبي في بروكسل 19-20 آذار 2009 قد توصلت إلى مجموعة من القرارات والتي من بينها، ضرورة " تنظيم القطاع المالي العالمي ". مما يعني الإخلال بمبدأ أساسي للبرالية الجديدة وهو الحرية المطلقة للسوق وللرسميل، ولكن هل ستستطيع الليبرالية الإقتصادية الحفاظ على هذا المبدأ بعد أن أجبرت الدول على ضخ تريليونات الدولارات لإنقاذ أسواقها المالية، ومنع حدوث الأسوأ؟ علما أن هذه الأموال كانت قد اقتطعت من حقوق المواطنين في الخدمات والمرافق العامة والرفاه.

2- فشل مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول اتفاقيات جماعية جديدة تتعلق بالزراعة والمكون الإجتماعي وضمن الإستثمار الأجنبي المباشر وغيرها، مما جعل تحرير التجارة وفتح الأسواق يراوح في المستوى المتحقق أوائل التسعينات.

3- تعاضم الحركات الاحتجاجية والمناوئة لليبرالية السوق، وتزايد أعداد الدول الآخذة بنهج إقتصادي إجتماعي مغاير، يمكن أن يشكل في مرحلة لاحقة نموذجا تنمويا يجتذب الدول النامية، لمحاولة بناء تنمية مستقلة عادلة.

4- تعاضم دور مؤسسات المجتمع المدني والأهلي الراضية للعسكرة والحروب الإستعمارية الجديدة.

أما أسباب الأزمة وهي أكثر عمقا من الصعوبات والعقبات التي يواجهها توسع النظام، وهي أسباب بنيوية مرتبطة بطبيعة النظام الرأسمالي العالمي في مرحلته الجديدة، القائمة على الحرية المطلقة للأسواق ورأس المال، وتحويل الدولة إلى دركي يحمي مصالح رأس المال ويخوض الحروب للسيطرة على الأسواق والمصادر الطبيعية، كما كان الحال في مرحلة " الماركنتيلية" من التطور الرأسمالي العالمي. (عرف مدير إحدى الشركات عابرة القومية العولمة بقوله: هي أنه يستثمر وينتج ما يريد أينما يريد وكيفما يريد ومتى يريد) هذه الحرية المطلقة لرأس المال والأسواق، وضعت المجتمعات في تناقض مصالح مع رأس المال، تجلى في تخفيضات ضريبية وتحرير لرأس المال من التزامات وطنية واجتماعية باسم التنافسية والفاعلية والربحية، على حساب المكتسبات الإجتماعية في التعليم والصحة والأمن الوظيفي والإجتماعي لفئات إجتماعية واسعة.

أدى تحرير الأسواق، واحتدام المنافسة بين الشركات الكبرى في قطاعات الإنتاج التقليدية خاصة إلى تراجع معدلات الربح في قطاعات الإنتاج، عدا النفط والصناعات العسكرية، وقد دفع ذلك الرساميل للعمل في قطاعات الخدمات والبنية التحتية، حيث أصبحت الشركات عابرة القومية متركزة بنسبة تزيد عن 70% في هذه القطاعات، وقد ترافق ذلك بتمركز الإنفاق على البحث والتطوير في هذه المجالات خاصة بعد انسحاب الدولة من وظيفة البحث والتطوير وتراجع إنفاقها في هذا المجال، الأمر الذي أعاق القطاع الإنتاجي عن التطور وتطبيق منجزات الثورة العلمية والتقنية، كما أن انفتاح الأسواق قد ساهم في إعادة صياغة قسمة العمل الدولية، التي تشرف عليها الشركات عابرة القومية التي احتفظت بمهام البحث والتطوير الرئيسية في مقرها الأم وأوكلت مهام البحث والتطوير الثانوية والمتعلقة بالعملية الإنتاجية لفروعها في الدول الأخرى وخاصة النامية منها، وفشلت نتيجة ذلك عملية نقل التكنولوجيا ونشرها عالمياً لإحداث مزيد من التطور والاندماج على الصعيد العالمي كما كان يدعى مروجو العولمة في حينه. ويتضح من خلال ذلك أن مصير المرحلة الإنتقالية للرأسمالية، لا يتوقف فقط عند مستوى تحرير الأسواق ولكن يرتبط أيضاً بالقدرة على التطوير التكنولوجي الشامل، ونقل البشرية إلى مستوى جديد من الرفاه والتقدم، ونعتقد أنه أمر من الصعب تحقيقه في ظل الرأسمالية بوضعها الحالي الذي يغلب عليه الطابع الربيعي والمغامر.

نخلص من ذلك أن الليبرالية الجديدة قد فشلت حتى الآن في تحقيق خرق على مستوى مسارات العولمة المختلفة الإنتاجية والتكنولوجية والاجتماعية، وقادت النظام الرأسمالي إلى مزيد من التمرکز والتركز في الثروة، أدى إلى تزايد الفقر والحرمان في مجتمعات عديدة بما فيها مجتمعات الدول الرأسمالية المتطورة، كما أدى إلى اندلاع النزاعات والحروب الأهلية في أكثر من بلد نام، واستمرار نزعتها العسكرية والعوانية يتهدد الأمن والاستقرار الدوليين، ويتضح من الأزمة المالية الحالية أن الحرية المطلقة للأسواق ورأس المال قد جعلت النظام المالي العالمي كازينو للمضاربين وقناصي الفرص على حساب المجتمعات والدول، والسؤال الذي يدور في ذهن الآن من هم رابحو المليارات التي خسرها النظام المالي العالمي؟ والسؤال الذي يطرح ما هي الفوائد التي يمكن أن تنتظرها الدول النامية ومنها سورية من اعتناقها لإيديولوجية الليبرالية الإقتصادية الجديدة؟

III. السياسات الإقتصادية المتبعة في سورية

بدأت سورية منذ عام 1986 تطبيق برنامج إصلاح إقتصادي بطيء ومنتدرج، يأخذ بتوصيات صندوق النقد الدولي في حزمة ما يسمى سياسات التثبيت الهيكلي، دون أن تكون سورية ملتزمة تجاه الصندوق أو المؤسسات المالية الدولية بتطبيق تلك الإصلاحات، وقد تمثلت تلك الإصلاحات بتقليص الإنفاق العام بشقيه الجاري والإستثماري، من

خلال تقليص الدعم الإستهلاكي الذي كانت تقدمه الدولة على أسعار السلع الإستهلاكية الأساسية، تجميد الأجور ، ووقف التعيين في الدولة والقطاع العام إلا على شاغر، وقف التوسع في القطاع العام الإنتاجي، وتقليص الدعم وعمليات الإستهبدال والتجديد لمنشآت القطاع العام إلى حدها الأدنى. ومن جانب آخر ألغت إحتكار القطاع لعدد من الصناعات وأعطت الفرصة للقطاع الخاص للدخول والإستثمار في تلك الصناعات، كما ألغت إحتكارها لقطاع التجارة الخارجية وسمحت للقطاع الخاص بتمويل مستورداته، وأصدرت عدد من القوانين والتشريعات لتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الإستثمار في قطاع السياحة والزراعة، وتوجت تلك القوانين بقانون تشجيع الإستثمار لعام 1991 الذي منح إعفاءات وتسهيلات كبيرة للقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي، للإستثمار في كافة القطاعات والمجالات.

وقد تبين من خلال تطبيق تلك الحزمة من الإصلاحات، أن الإستثمار الكلي قد تراجع بدرجة كبيرة لعدم إقبال القطاع الخاص على الإستثمار لتعويض غياب الإستثمارات العامة، الأمر الذي كان من شأنه بروز مشكلة البطالة وتفاقمها منذ النصف الثاني من التسعينات، واستمرار حالة الركود الإقتصادي التي بدأت بوادرها في الثمانينات واستمرت خلال التسعينات رغم التحسن النسبي في الإستثمار خلال السنوات 1992-1994 . لم يحقق الإقتصاد الوطني نمواً مناسباً ومستقراً، مما انعكس على القدرة الكلية للإقتصاد الوطني في إيجاد فرص عمل جديدة للداخلين الجدد إلى سوق العمل، وفي تحسين المستوى المعاشي للفئات الأوسع من المجتمع السوري، في نفس الوقت الذي بدأت تتفاقم فيه التفاوتات في توزيع الدخل وانقسام المجتمع إلى فئتين فقيرة وتضم غالبية المواطنين السوريين وغنية تقتصر على فئة صغيرة تستأثر بالحصة الأكبر من الناتج المحلي والثروة في البلاد، بينت مسوحات دخل ونفقات الأسرة أن الفئة الأغنى 20% من السكان تستولي على ما يزيد عن 45% من الإنفاق الإستهلاكي الكلي ، في حين كانت حصة الفئة الأفقر الـ 20% من السكان 7.24 من ذلك الإنفاق، أدى التراجع في الإنفاق العام إلى تدهور القطاع العام وتقدم أليائه ومعداته وبالتالي تراجع إنتاجيته، وتحمله خسائر متزايدة بفعل الفساد الذي بدأ ينخر في مفاصل الدولة والقطاع العام.

وضعت سياسات الإفتتاح الإقتصادي والتحرير المتزايد للسوق المحلي سورية أمام تحديات لم تكن مهيأة لها فترجع الإستثمار خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، قد أضعف القدرة التنافسية للصناعة المحلية، ولقطاعات الأخرى، كما فاقم من مشكلة البطالة والفقير على أعتاب الألفية الجديدة.

مع بداية الألفية الجديدة طرحت من جديد أولوية الإصلاح الإقتصادي وضرورته لمواجهة التحديات الداخلية المتمثلة بالزيادات السكانية والبطالة والفقر وتدني مستوى الإنتاجية والخارجية المتمثلة بفتح الأسواق والتطور الهائل في مستوى الإنتاج والتقانة الحديثة وتعاطم القدرة التنافسية للشركاء التجاريين لسورية بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالأمن الوطني والسيادة والمتمثلة بالضغط والتهديدات الأمريكية والإسرائيلية لسورية، مع ذلك فإن الإصلاحات المطلوبة مازالت موضع نقاش وخلاف حول الأولويات، ورغم تصريحات بعض المسؤولين في الحكومة عن وجود برنامج إصلاح إلا أن هذا البرنامج لم يعلن حتى الآن للمواطنين، وتم الإعلان فقط عن التحول إلى " اقتصاد السوق الإجتماعي" دون تحديد مضمونه وأبعاده ودور القوى الإجتماعية الفاعلة في بنائه. ومنذ الإعلان عن إقامة هذا الإقتصاد لم يلمس المواطنون الجانب الإجتماعي وتكرس السوق بمعناه الحر والمتحرر من الضوابط والقيود من خلا العديد من القرارات والإجراءات التي من شأنها تكريس أزمات الإقتصاد الوطني وزيادة حدة تناقضاته:

- تعديل النظام الضريبي لمنح رأس المال المزيد من التخفيضات على أرباح
 - إلغاء العديد من القيود والضوابط على الإستيراد وتخفيض النسب الجمركية على المستوردات وتطبيق إعفاءات كاملة على المستوردات من الدول التي تشترك معها سورية في اتفاقات تجارية وتجارة حرة
 - قانون استثمار جديد رقم 8 لعام 2007
 - قانون تجارة رقم 33 لعام 2007
 - قانون الشركات ، قانون المنافسة ومكافحة الإحتكار
 - مسودة قانون عمل جديد يكرس مبدأ " العقد شريعة المتعاقدين"
- جملة القرارات والقوانين الصادرة تهدف إلى تنظيم السوق في إطار سوق مفتوح يتمتع فيه رأس المال بحرية الحركة والإعفاءات والتسهيلات، ولم يصدر بالمقابل أي تشريع يضمن حق المواطن بالعلاج والطبابة (ضمان صحي عام)، ولم تصدر قوانين تمنح العاطلين عن العمل من الشباب مساعدة إجتماعية وفرصة للتدريب والتأهيل، كما لم تصدر قوانين لحماية الإنتاج الوطني والمال العام، وتشريع للمحاسبة والمساءلة عن الفساد والتخريب في الإقتصاد الوطني. لقد بينت الأزمة الأخيرة في النظام الإقتصادي العالمي أن مسار الليبرالية الإقتصادية، وحيد الرؤية لجانب إعطاء رأس المال المزيد من الفرص لتحقيق الأرباح والتراكم على حساب المجتمع وقواه المنتجة قد قاد النظام إلى مأزق سوف تدفع المجتمعات من رفاها واستقرارها الكثير ولسنوات قادمة، وما تخبئه الأزمة للدول النامية التي سيكون جزء من استعادة الإستقرار واستئناف النشاط والنمو على حسابها وأمن مجتمعاتها، يتطلب سياسة أخرى ورؤية وطنية

لإمكانيات النمو والتقدم التي تتيحها استراتيجية تنمية متجهة نحو الداخل معتمدة على قوى المجتمع ومنتجيه، والتجارب الناجحة اليوم في دول أمريكا اللاتينية تبين أن ذلك ممكن كما أنه ممكن أن تتخذ العولمة مسارا آخر باتجاه مصلحة الشعوب ورفقيها، وما سوف تسفر عنه الأزمة الحالية قد يكون في هذا الإتجاه.

د. نبيل مرزوق

دمشق 2008/3/24